

# **Difficulté de constitution du tribunal arbitral : Office du président du tribunal en cas de non-acceptation de mission par un arbitre désigné (Trib. com. Casablanca 2015)**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 31125	<b>Juridiction</b> Tribunal de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 2095
<b>Date de décision</b> 03/06/2015	<b>N° de dossier</b> 2015/8101/1955	<b>Type de décision</b> Ordonnance	<b>Chambre</b>
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Arbitres, Arbitrage	<b>Mots clés</b> Remplacement judiciaire d'arbitre défaillant, Pouvoir du juge étatique en arbitrage, Office du président du tribunal, Mesure de substitution d'arbitre, Intervention judiciaire en matière d'arbitrage, Difficulté sérieuse dans la formation du tribunal arbitral, Désignation d'arbitre, Constitution du tribunal arbitral, Clause compromissoire, Carence d'acceptation de la mission arbitrale, Arbitrage		
<b>Base légale</b> Article(s) : 327-5 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)	<b>Source</b> Non publiée		

## Résumé en français

Le président du tribunal, statuant sur le fondement de l'article 327-5 du Code de procédure civile, peut intervenir pour surmonter une difficulté sérieuse affectant la constitution du tribunal arbitral, notamment lorsque l'un des arbitres désignés par les parties refuse implicitement sa mission, compromettant ainsi la mise en œuvre effective de la convention d'arbitrage.

En l'espèce, la juridiction a relevé que l'arbitre initialement désigné par la défenderesse n'avait pas manifesté son acceptation de la mission arbitrale, malgré plusieurs relances effectuées par le tiers arbitre chargé de présider la formation arbitrale. L'absence persistante d'une réponse positive à ces sollicitations répétées constitue un obstacle substantiel justifiant pleinement l'intervention du juge étatique.

Par conséquent, le président du tribunal a ordonné la désignation judiciaire d'un arbitre suppléant, chargé de remplacer celui initialement choisi par la défenderesse et demeuré silencieux. Cette mesure judiciaire a permis de garantir la régularité de la constitution du tribunal arbitral conformément à l'accord des parties, assurant ainsi l'effectivité de la procédure arbitrale préalablement convenue.

## Texte intégral

الوقائع:

بناء على المقال من طرف المدعيه بواسطة نائبتها والمؤداة عنه الرسوم القضائية بتاريخ 13/5/2015 والذى تعرض منه أنها أبرمت مع شركة (م.ع). صفة لإنجاز اشغال الطرق واشغال التطهير لمشروعها دار الضمانة وانه بموجب الصفة اتفق الطرفان على اللجوء لمسطرة التحكيم فيما قد ينشأ بينهما من خلافات حسب التثبت من البند 19 من العقد وان العارضة عينت كمحكم عنها السيد محمد (ج). وشركة (م.ع). عينت كمحكم عنها الشركة المدنية المهنية للمحامي الاستاذ يونس (ب). وان العارضة استصدرت امراً رئاسياً بتعيين الاستاذ عز الدين (ك). محكماً ثالثاً الا انه تقدم بطلبه اعتذار عن قبول المهمة فصدر أمر بتاريخ 4/4/2014 بتعيين الاستاذ محمد منير بدلاً من الاستاذ عز الدين (ك). وان رغم مرور ازيد من سنة فان هيئة التحكيم لم تتشكل بعد وبعد استفسار المحكم المعين تبين ان الشركة المدنية للمحامي (ب). أبدت موقفها السلبي ولم توافق وبالتالي على مهمة التحكيم فرغم توصلها برسالة قصد موافاة المحكم الاستاذ محمد (م.ت). بقبول المهمة بواسطة فاكس منذ 12/4/2014 الا ان الرسالة ظلت بدون جدوى ورغم توصلها برسالة اخرى عن طريق البريد المضمون حسب الثابت من الاشعار بالتوصيل منذ 1/23/2015 الا ان هذه الرسالة ظلت بدون جدوى لذا تلتمس الأمر بتعيين محكم ثالث عن شركة (م.ع). إلى جانب كل من الاستاذ محمد (م.ت). و السيد محمد (ج). وأمر المحكم المعين ب المباشرة المهمة المستندة اليه في اطار القانون واتفاق الطرفين.

وأرفقت مقالها بصورة عقد ، صورة أمر رئاسي ونسخة أمر ، وصورة رسالة بالفاكس صورة رسالة بالبريد المضمون مع الاشعار بالتوصيل.

وبناء على إدراج الملف بجلسة 27/5/2015 حضر نائب المدعيه وتختلف نائب المدعي عليها رغم التوصل وكذا الشركة المدنية المهنية للمحاماه (ب). فتقرر حجز الملف للتأمل لجلسة 3/6/2015.

وبعد التأمل طبقاً للقانون حيث اسست المدعيه طلبها على كون المحكم المعين من طرف شركة المقاولة العامة للطرق والاشغال العمومية لم يوافق على قبول المهمة .

وحيث يستفاد من وثائق المحكم الثالث الاستاذ منير محمد (م.ت). والمعين بمقتضى الأمر الصادر بتاريخ 2/4/2014 رقم 1/900 قد راسل المحكم أعلاه قصد موافاته بقبول المهمة دون جدوى وحيث تختلف الشركة المدنية المهنية للمحاماه (ب). بصفتها محكم معين من طرف المدعي عليها رغم التوصل.

وحيث في غياب ما يفيد قبول المحكم أعلاه للمهمة المستندة اليه رغم الرسالة الموجهة اليه من طرف المحكم الثالث الذي تستند اليه رئاسة الهيئة التحكيمية فان هذه الاخرية يكون قد اعترض تشكيلها صعوبة تبرر تدخل رئيس المحكمة من اطار الفصل 327-5 من ق م م قصد تعين محكماً يدل عن المحكم المعين من طرف المدعي عليها مما يبقى معه الطلب مؤسساً ويتquin الاستجابة اليه .  
لهذه الأسباب

اذ نسبت علينا ابتدائياً .

1-نأمر بتعيين الاستاذ (ي. ب). المحامي بهيئة الدار البيضاء محكما بدلا من الشركة المهنية للمحامي الاستاذ (ي. ب). إلى جانب كل من الاستاذ محمد (م. ت). والسيد محمد (ج.).

2- ابقاء الصائر على المدعية.  
وبهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه.